الخريجي مترئساً جانباً من الجلسة

بون الخالد والعوضي

وافق على رفع الحصانة النيابية عن عبد الحميد دشتي في قضيتين

المجلس يوافق على طلب «الأولويات» حث الحكومة

■ القضيبي : وجهت كتباً إلى اصحاب القسائم باسترجاع ما لديهم وبعض الشركات تقول إن القرار جائر

مع الابتسامة الصورة أعلى

تشاور

■ أصحاب القسائم متنفذون واخذوا المباركة بعدم التسليم من الوزير وكانت هناك تعليمات شفوية بعدم السحب

■ مازال تكسير القانون هو اللي ماشي بالرغم من الاستعانة بوزارة الداخلية لاسترداد القسائم المخالفة

■ أصحاب القرار هم المسؤولون عن كسر القانون لأن تطبيق القانون وحماية الناس ما توكل خبز أصبح

■ وزير التجارة عندما كان خارج الحكومة كان القانون هو الأساس لكن بعد دخوله تغيرت الموازين

يوم يطلب مرة تعديل القانون واخري اللائحة التنفيذية .

..اسأل وزير التجارة بالله عليك لماذا لاتعطي الشباب حقوقهم فهذا امر لا نقبل فيه نحن نواب الامة ..هؤلاء شباب لديهم افكار ومشاريع واعده وما يطلبون قروضا شخصية وانما يطلبون تمويل مشاريعهم من فلوس الكويت وفقا لرؤية صاحب السمو امير الكويت ...الاقرارات التي وقع عليها الشباب والمذيلة بالصيغة التنفيذية لا تحتاج الي صدور حكم وانما تنفذ بمجرد التقدم بها لماذا يا وزير التجارة لم توقع الشركات التجارية واصحاب القسائم والتجار علي صيغ تنفيذية؟ ...اعلم انهم حاولوا افشال صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكن الشباب مصرون ونقتهم كبيرة في نواب الامة وبصاحب السمو امير البلاد ..واقسم بالله العظيم ان الصيغة المذيلة التي وقع عليها الشباب هي بهدله لهم وهي بذمتك يا وزير التجارة ...الشباب مجروحون يقولون المسؤولون رايحين رادين علي حسابنا والصرف فقط بهدف التنفيع ولا يعطونا اي شي ..هذا القانون صدر لينفذ .ويطبق بشكل صحيح وصدرت لائحته التنفيذية حتي لا تكون هناك اعذار.

..اقسم بالله ما عمري شفت وزير اخر ماطل بهذه الطريقة التي انتهجها وزير التجارة الذي نفذ في ثلاث ساعات بعد ان قدم اليه الاستجواب..توقيع الشباب علي صيغة تنفيذية فصيحة امام كاتب العدل ووزير التجارة يعلم ان ذلك خطأ لكنه اراد ان يوصل ال50 الف وفي نفس الوقت يضمنها وذلك كله بعد تقديم الاستجواب حتي يقول انه يعمل ..نريد ان يقول وزير التجارة اذا لم ينفذ الشباب هل ستنفذ عليه نريد ان يعرف الشعب نية وزير التجارة؟

وزير التجارة الاسبق عدل الخطأ بقانون صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطلب تعديل القانون ولكن قدر وزير التجارة الحالي ان ياتي وكل شي جاهز ولكن للاسف لا يفعل شيئا ..نحن قصرنا مع الامة كلها في عدم تطبيق القوانين والمساكين المتقاعدين ناطرين قانون التامين الصحي.

نطالب وزير التجارة بان يعيد الاقرارات التي وقع عليها الشباب وان يوقع معهم عقودا عادية ..لايوجد نائب يقبل ان يبهدل شباب الكويت واذا وزير التجارة قدر المسؤولية عليه ان يتصل باحد المسؤولين ويعيد الاقرارات المذيلة بالصيغة التنفيذية للشباب الموقعين عليها وبعدها يصير خير .

وجود مثل هذا الوزير بهذا الاداء في صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو منفر للشباب ..وعلي وزير التجارة ان يثبت بان مصاريف الصندوق تاتي في اطار الصالح العام فلا يعقل ان تحجز مائة مليون دينار من قبل هيئة الاستثمار لاجل الصندوق ولا تستغل ..هذا المجلس الذي يتعرض لكل ما تعرفونه يفترض لنواب الامة فيه ان ينصفوا الشباب لان ظروف انتخابكم يا اعضاء هذا المجلس كانت استثنائية وانا شدكم ان تتصدوا لظلم عيال الكويت الذين يتبهدلون ويتعرضون للضرر من ادارة سيئة ..علي مدي اسبوعين تحدث البنا اكثر من 90 شابا بعد ان قدمنا الاستجواب ورافة بهم لم نسجل لهم او نصورهم لاننا نحرص عليهم ..وزير التجارة اخطأ في عدم تطبيق القانون واخطأ عندما لم يحرص علي الشباب الكويتي ..ويفترض الا تقصر في مسؤلياتنا وان نقف مع اهل الكويت والشباب

مرافعة الوزير :وزير التجارة :لن اتحدث عن الاستجواب باعتباره حقا من حقوق نواب الامة فاحترام هذا الحق امر محسوم ،ورغم ما يدور من التباس في محور هيئة الصناعة وما يشوب المحور الثاني من شبهات دستورية ..فاستجواب وزير التجارة يوسف العلي اطلقته نيران صديقة فالاخ احمد القضيبي عرفته كرجل متزن وداعم للقطاع الصناعي والاخ مبارك الحريص لم اعرفه الا عندما وقف يستجوبني و ان النيران الصديقة تتطلب طريقة ناعمة في الرد .

وزير التجارة هو من كلف الهيئة العامة للصناعة بالاشراف علي قسائم الصلبوخ ،واهداف الهيئة كلها تتعلق بالعمل الصناعي الا انه مع مرور السنوات تم تكليفها بعدة اعمال ليس في صميمها الصناعة وانما اعمال تجارية فتخزين الصلبوخ في حد ذاته تجاري فقرار مجلس الوزراء تضمن النص علي استخراج المواد المقلعية ولكن تخزين الصلبوخ ليس نشاطا صناعيا ...التكليف بادارة هذه القسائم ارتبط بالتكليف الصادر من مجلس الوزراء للهيئة باستخراج الصلبوخ.. وقد صدرت ٣ قرارات وزارية من وزير التجارة لتنظيم الموضوع ،ووزير التجارة لم يعتد علي اختصاصات هيئة الصناعة بدليل اننا طلبنا منهم تحديد اختصاصات مجلس الادارة وافادت الهيئة بمذكرة تشرح فيها ذلك بناء علي راي هيئة الفتوي والتشريع.. وقسائم السكراب تجارية وليست صناعية وكذلك قسائم الصلبوخ تجارية وليست من صميم هيئة الصناعة ..وعندما تسلمت الحقيبة الوزارية بدات تظلمات قسائم الصلبوخ ،وكنت اتمني من الاخ مبارك الحريص ان يفرق بين مسؤولية الوزير الفنية والسياسية

..وبالنسبة للمحور الاول وهو رد قسائم الصلبوخ فسلطة الوزير تشمل سلطة الاشراف والرقابة وللوزير صلاحيات علي وزارته والهيئات التابعة له وفق مبدأ دستوري ..واي شركة تريد الاستثمار في الصلبوخ لابد ان تستثمر في 200 الف متر مربع وعندما ما نري المستثمر لا يستطيع تحقيق ذلك تسحب منه القسيمة ...وحتي نسهل عمل المستثمر الصناعي سهلت حصوله علي قسيمة الصلبوخ وقسمنا الفئات المخزنة للصلبوخ،وقمنا بحل المشكلة الاساسية وهي الشرط ب200 متر مربع وهي ما تتطلب وجود سيولة حوالي 2 مليون دينار لذلك قمنا باعادة تنظيم هذا الموضوع .

وعن لجنة التخصيص قال الوزير هي لجنة فنية تنظر في طلبات التخصيص للقسائم وطلبنا منها ام تستلم قسائم الصلبوخ وايضا هي من تنظر في التظلمات فباختصار صار في الهيئة العامة للصناعة بهذا الامر.

وانا تعاملت مع القسائم الخمس التي تقدمت بتظلم الي وزير التجارة وفق المبادي القانونية دون اي تمييز .

ولا الوم الاخ احمد القضيبي فشغل القانونيين لا يفهمه الا قانونيون ولكن يبدو ما احد شرح له هذا الامر ..وما قررته في قبول التظلمات او ما طلبته من هيئة الصناعة بان كل من يوقع عقدا لا يكون باثر رجعي ..ولكن انا غير مسؤول عن المرحلة السابقة لتكليفي بالحقيبة الوزارية .

نحن نستدرك الامر لمعالجة الوضع وحتي لا تحدث ازمة صلبوخ في البلد فلا يعقل ان اخرج ستة شركات تجارية من السوق فجاة ،واي واحد يحتاج قسيمة صلبوخ لدينا مليون متر في الشعيبة واخري في السالمي والمتنفذون الذين يتحدثون عنهم انا لم اعطهم هذه القسائم قسائم الصلبوخ موجودة ومتوفرة واي شخص محتاج قسيمة حياد الله ففي التوصيب لا يوجد لدينا سوي قسيمتين مستغلتان والباقي فاضي.

وايضا للعلم صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة عمل بافضل طاقاته خلال العشرة اشهر الماضية ..ولن اقبل بان يحول البعض الصندوق كاداة تمويل فقط.

لماذا عدلتم محفظة البنك الصناعي وجعلتموها تعمل حالها حال الصندوق ؟بالرغم من ان الصندوق يحتاج الي فترة تاسيسية وصدور لوائح عمله وهذا يتطلب وجود موظفين ولائحة ادارية وعملية التعيين في الصندوق اخذت الامر لديها من الالف الي الياء ولاجل لا توضع كل السلطات في يد لجنة واحدة قررنا ان نرجع للعمل المؤسسي السليم وجعلنا قرار تخصيص القسائم بيد مجلس الادارة وذلك لضمان صحة قرارات اللجان بشان هذا النشاط التجاري.

وجميع الامور ملتزمين في ادق تفاصيلها بالقانون الاداري والاختصاص من الناحية القانونية هو صاحب الاختصاص والقرار ..ولجنة التخصيص قررت سحب 6 قسائم صلبوخ بسبب عدم التزام المستثمر باستيراد الكمية الموجودة في العقد ب200 الف متر مربع ..والقانون منحني حق تنظيم مسالة منح وسحب القسائم والتزايد مطالبات الصناعة بالتخلص من مسؤولية قسائم الصلبوخ قمت بدوري..

وبعد ان توليت الوزارة بحثنا معالجة الموضوع،والمحصلة النهائية هيئة الصناعة تنظر الي هذا الاختصاص بانه تجاري بحت وانه يمثل عبء عليها ولذلك تدخلت بقرار وزاري لاعادة الامور الي نصابها القانوني فهيئة الصناعة ولجنة التخصيص ليستا معنيتين بالامور الفنية فليس من مسؤولية اللجنة الفنية ان تبحث في احتياجات السوق من الصلبوخ.

وبعد الانتهاء من مشكلة قسائم الصلبوخ سنبدا بالسكراب واخبرت المسؤولين

نقاش جانبي

مطيع متحدثا